من وفى الثلثة اوجه مرجحة انفيه رعاية لطريقة الجزء المتقدمين
واعطاء لذى فضل فضله بقدر الامكان وجريا على وفق
ماقصده المحقق بلفظ الاخص مزانه لاينبغى ان يخص غير الوجوب
بدله الى غير ذلك مزالاعتبارات المناسبة للمقام بخلاف الحمل
على التجريد المجرد عنها وبه يظهر ان ماقيل مزان الحصر ههنا
يحتمل ليس لقصدها المعنى الظ منها وهو الازدياد والاشتد
ذ الاختصاص فان الوجوب الى هنا مساو صاحبه
فليس كما قيل اما اولا فلما مر واما ثانيا فان معدنية
الوجوب الذاتى واصالته لشئ وكونه محتاجا اليه للشئ باعداه
ذات واختصاصا لايقتضى الزيادة او الشدة فى نفس الاختصاص
بل انما تقتضى الاقدمية والاولوية فيه والفرق فاحس
وليس الانظواء الذى ذكر المحقق بمعنى الاشتمال حقيقة
حتى يمكن ان يتكلف ويقال اختصاص الوصف ان ما مجموع
اختصاصات صفات مشمولة زائدة على كل منها بحيث زيادة
الكل يظهر انه لاشتمال لاشتمال الكل على الاجزاء ولا الكل
على الجزئيات وانما هو بمعنى الاستلزام الذى هو المتيقن
لكنه لا مطلقا يرد الاعتراض بباقى الصفات فلا يصح التوجيه
المذكور على تعبير الصنف على التجريد بل الاستلزام لطرو الاشتد

عزانه

Copyright © King Saud University

عزانه استعمله بطلا اولا وبتبعه بانيا لتشبهه وصف العجوب
المترتب عليه سائر الصفات باصل يستفيض منها الفروع واجريا
لنظر ذلك ولالة ماذكر على ماقصد مزكعز وذكر العجوز الذاتى
مغنيا عزذكر باقى اعداه وقائما مقام ذكرهن جميعا ومنه يعلم ان
من حمله على مطلق الاستلزام وجعله عرضة للاعتراض على المقام
وعزرد عليه بحالا على الحال فقد اخرج الكلام عزجد
الاعتدال ثم لايخفى عزانه الصنف اذا حملت على التفصيل كون
قول المحقق لانظوائه على سائر بيانا لوجه التخصيص بالذكر
بدل التعميم فقط لاغناء لفظ الاخص عزبيان وجه التخصيص
بدل التخصيص بغيرها اوبانا اليه آنفا وان حملت على التجريد يحتمل
كليهما وقيل مزانه قول الشريف فى شرح المواقف حيث قال
بل اخص صفاته اما الوجوب الذاتى واما كونه موجدا
لكل ماعداه او العدم اذ لايشاركه فيها غيره يؤيد الحمل على
التجريد فان قوله اذ لايشاركه فيها غيره لايفيد تفضيل
احدها على سائر صفاته مطلقا بل يفيد مجرد اختصاصه
فمنشاؤه حمل القول المذكور على التعليل للدعوى المصرح
بها الذى هو الظ وليس بصحيح اذ لاخ اما لزعم تبعية الصنف
لمعنى التفصيل فلم يتم السبب اولا فلا يصح التردد